

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٨

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماركو أنطونيو سواثو ..... (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مضمون البنود وعرض لجميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نواصل عصر هذا اليوم مناقشتنا المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح.

السيدة غارسيا جوردان (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد الوفد الكوبي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في هذا الشأن ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن عدم إحراز تقدم في المفاوضات والمداوات المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة، الأمر الذي استمر لعدة سنوات، هو مصدر قلق متزايد. وما زال مؤتمر نزع السلاح يعاني من حالة من الشلل التام. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم يتحقق توافق في الآراء بشأن برنامج العمل المقترح لمؤتمر نزع السلاح، كما ورد في الوثيقة

CD/1840. وكانت كوبا مستعدة لدعم أي توافق ممكن في الآراء، لكن الاقتراح لم يحظ بالدعم اللازم من المؤتمر لأنه لم يجسد إرادة جميع أعضائه.

وكوبا تؤكد من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح. ونكرر الدعوة التي وجهها أعضاء حركة عدم الانحياز من أجل اتفاق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل متوازن وشامل من خلال تدابير من قبيل إنشاء لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وبوصفها مسألة ذات أولوية قصوى.

نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى ويجب أن يظل كذلك. ذلك هو الأساس لتوافق الآراء مستقبلاً في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونشدد على ضرورة بدء مفاوضات حول خطة مرحلية للتخلص الكامل من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقية حول الأسلحة النووية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



قدمت حركة عدم الانحياز خلال الدورة الحالية مشروع قرار بشأن الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح (A/C.1/63/L.22)، والذي يعكس تصميمنا على مواصلة العمل من أجل عقد هذه الدورة.

وأصدرت الجمعية العامة قبل عامين القرار ٦٧/٦١، المعنون "إعلان عقد رابع لترع السلاح". وفي رأي كوبا أن إعلان عقد رابع لترع السلاح يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في تعبئة الجهود الدولية للخروج من الركود الحالي فيما يتعلق بترع السلاح والأمن الدولي والسير باتجاه الأهداف التي التزمنا بها جميعاً. وبالمثل، سيكون هذا الإعلان خطوة إلى الأمام في تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ أساسي للمفاوضات حول نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبهما، وذلك بالنظر إلى الاتجاه الخطير لبعض الدول نحو اللجوء إلى أحادية الطرف بصورة أكثر تواتراً واطراداً.

ونؤكد من جديد قلقنا إزاء الاتجاه المتنامي الذي تشهده اللجنة الأولى نحو تشكيل مجموعات محدودة من الخبراء لتحليل القضايا ذات الحساسية والأهمية الكبيرة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي رأينا أن إنشاء مجموعات خبراء يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة، وأنه يجب أن تكون الأفضلية للعمليات الشفافة والشمولية التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

أود أن أختتم بالتأكيد على أن كوبا ترى أن الصعوبات الرئيسية التي تواجه آلية نزع السلاح ليست ناتجة أساساً عن الدرجات المتباينة لفعالية أساليب عملها، ولكن نتيجة عوامل أخرى، وبخاصة عدم وجود إرادة سياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم بشأن قضايا ذات أهمية كبيرة للسلم والأمن الدوليين، مثل نزع السلاح النووي. ونأمل أن نبدأ في عام ٢٠٠٩ في رؤية مناخ أكثر إيجابية يحقق آمال المجتمع الدولي.

وتؤكد كوبا مجدداً أهمية وصلاحيته هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لترع السلاح، ونحن نساند عملها تماماً. ونأسف لأن الهيئة أتمت دورة الثلاث سنوات من عملها هذا العام دون التوصل إلى اتفاق موضوعي حول أي بند في جدول أعمالها، وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة لدول أعضاء معينة، على الرغم من الدور البناء لحركة عدم الانحياز، الذي شمل تقديم مقترحات ملموسة لدفع المداولات قدماً.

وتؤيد كوبا الاقتراح الذي قدمته حركة عدم الانحياز لدورة العمل القادمة لهيئة نزع السلاح التي تبدأ في ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، نرى أن بندي جدول أعمال الهيئة ينبغي أن يكونا: "توصيات لبلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية"؛ و "عناصر مشروع إعلان العقد الرابع لترع السلاح".

تواصل اللجنة الأولى إصدار قرارات لا يتم في الغالب مراعاتها أو تنفيذها، وبخاصة تلك المتعلقة بترع السلاح النووي، وذلك بسبب عدم وجود آليات المتابعة الملائمة. وتستحق تلك القضية النظر فيها بجدية من أجل إيجاد حلول.

لا يمكن تأجيل عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح أكثر من ذلك، وهو ما تؤكد عليه حركة عدم الانحياز منذ فترة طويلة. وقد اجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتلك المسألة، لكنه لم يتمكن للأسف من الوفاء بولايته. والبلد الوحيد الذي صوت ضد القرار بشأن هذا البند في العام الماضي قد أكد معارضته لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، ليحول بذلك دون أي إمكانية للتوصل إلى توافق في الآراء.

وبهدف تحقيق أوسع نطاق ممكن من التأييد، تم الاحتفاظ بالإشارات إلى القرارات المهمة لمحكمة العدل الدولية في صورة قرارات سابقة بشأن هذا الموضوع، وبخاصة في الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار، مشفوعة بالاستكمال الفني اللازم لها.

ولا تزال فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها إسهاماً مهماً في مجال نزع السلاح النووي وتعطي ثقلاً كبيراً للحجة الأخلاقية الداعية إلى الإزالة التامة لهذه الأسلحة البشعة. وتأييد مشروع القرار هذا هو إعادة تأكيد لالتزامنا بالعملية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. نشكر مقدمي مشروع القرار الآخرين، وندعو غيرهم إلى المشاركة في تقديمه. ونأمل أن يستمر مشروع القرار في الحصول على تأييد جميع الدول الأعضاء.

**السيدة هول (كندا)** (تكلمت بالفرنسية): نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لصدور الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د-١٠/٢). لقد أنشأ ذلك الاتفاق التاريخي منظومة الأمم المتحدة لتزع السلاح الموجودة اليوم. وفضلاً عن ذلك، أقرت الولاية الأوسع نطاقاً الواردة في الوثيقة الختامية بالحاجة إلى تنشيط البنية الدولية لتزع السلاح. ولتعزيز تلك الجهود، يجب علينا أن نسأل أنفسنا كيف كان نظام نزع السلاح الدولي سيبدو لو كنا قد سعينا جاهدين لتنشيطه وتطويره.

بادئ ذي بدء، سيتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل موسّع، يمكن تيسيره عن طريق إلغاء تطبيق قاعدة توافق الآراء بالنسبة للمسائل الإجرائية. وفي المؤتمر أيضاً، سنشهد استئناف المفاوضات الواعدة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإجراء مناقشات

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا، الذي سيقدم مشروع القرار A/C.1/63/L.19.

**السيد محمد** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب، باسم وفد بلادي عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، كما هو وارد في الوثيقة A/63/135، المقدم في إطار البنود الفرعية (ف) و (ش) و (ت) للبنود ٨٩ من جدول الأعمال. كما نعرب عن تقديرنا للوفود التي قدمت المعلومات المطلوبة عملاً بالقرار ٣٩/٦٢ لسنة ٢٠٠٧.

إن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها تمثل معلماً هاماً في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وذلك لأنها توفر حجة أخلاقية قوية بالإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. فقد أعلنت المحكمة العالمية، بعبارات قاطعة، أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بإجراء واستكمال مفاوضات بحسن نية تؤدي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه وتحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى أن نذكر أنفسنا بهذه الرسالة من المحكمة العالمية، وبخاصة في ضوء التأزم المستمر في المفاوضات الدولية لتزع السلاح وتحديد الأسلحة. وينبغي أن يتردد صدى هذه الرسالة في إرادتنا وأفعالنا لتنشيط العملية المتعددة الأطراف للسعي إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

تقدم ماليزيا منذ ١٩٩٧ مشاريع قرارات لمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. ويشرفنا أن نقدم مرة أخرى إلى اللجنة مشروع قرار، بعنوان "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، والذي يصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/63/L.19.

وسيكون لدينا عدد أقل من القرارات، وتُسحب القرارات الأقدم التي اتخذت بتوافق الآراء والتي أدت الغرض المطلوب منها. ولن تقدم سوى مشاريع القرارات التي تستهدف بإيجاز القضايا الأمنية الدولية ذات الصلة. ومن شأن مشاريع القرارات هذه أن توحى بإجراء مناقشات مجدية، وتكشف عن المجال الذي تمس فيه الحاجة إلى نزع السلاح، وتعرض سبلا جديدة للتعاون للحد من الخطر، وتسلب الضوء على القضايا التي تتطلب اهتمامنا المستمر. وبإيجاز، سنشهد تفاوضا ونقاشا قويين ومركّزين يمكن وصفهما بأنهما نظاما لتعددية الأطراف الفعالة القائمة على النتائج.

وللأسف، فإن الصورة التي رسمتها هنا لا تعكس الحقيقة. لذلك، يجب أن ننظر بمجدية في كيفية الاستفادة بصورة أفضل من نظام نزع السلاح القائم واستكشاف حلول بديلة، حيث يُصاب التقدم الذي تحرزها الآلية التقليدية بالركود. ولا نحتاج إلى النظر إلى أبعد من عمليتي أوتوا وأوسلو لكي نرى أن النهج البديلة يمكن أن تنجح، بل إنها تنجح بالفعل، ولا سيما في مجال الأسلحة التقليدية، حيث لا نستفيد من الآلية التقليدية بشكل جيد.

ومن الخطأ الإيحاء بأن آلية نزع السلاح قد اُتمت على نحو لا رجعة فيه، حتى وإن لم تف نتائجها بتوقعات كندا. وتعرب كندا عن تشجيعها بالتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٤ في جعل اللجنة الأولى منتدى أكثر فعالية للتداول والنقاش. وفي حين كانت نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية محبطة للآمال، هناك سبب للتفاؤل بما يمكن تحقيقه في عام ٢٠١٠. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمكن أن تحقق الاستمرارية مع المساءلة، ولا سيما إذا توفر لها الدعم والهيكل الأساسية الضرورية لتعبئة الإرادة السياسية والحفاظة على الزخم بين المؤتمرات الاستعراضية.

بشأن وضع استراتيجية تهدف إلى منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

(تكلم بالإنكليزية)

وسنرى تنفيذ الالتزامات التي سبق التعهد بها، مثل مبادئ وأهداف المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والخطوات العملية الـ ١٣ للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وسيبدأ سريان نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب؛ وسيعمل نظام الرصد الدولي بكامل طاقته وستكتمل شبكة التحقق التابعة له.

وسنشهد التصديق العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع وجود التزام متجدد بجميع دعواتها الثلاث. وستتابع جميع الدول الأطراف مفاوضاتها الفعالة بشأن نزع السلاح بحسن نية. وستنفذ جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية اتفاقا شاملا للضمانات وبروتوكولا إضافيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستعاون جميع الدول صراحة على تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

كما سنشهد دولا تساعد بعضها بعضا على تعزيز أطرها القانونية الوطنية ونظم مراقبة الصادرات لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وستعد جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية والسميّة تقارير سنوية مفصّلة بشأن تدابير بناء الثقة.

وهنا في اللجنة الأولى، تقدم الدول الأعضاء تقارير منتظمة ومفصّلة عن تنفيذها للقرارات الرئيسية. وتركز الدول على اتخاذ تدابير ذات مغزى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وتنتظر إلى أمن الآخرين بوصفه جزءا لا يتجزأ من أمنها.

تؤثر في الأمن الوطني لدوله الأعضاء، من المنطقي أن يضطلع المؤتمر بعمله ويتخذ قراراته بتوافق الآراء.

وتولي الهند أهمية كبيرة للجنة نزع السلاح، التي تعد الشق التداولي في مثلث آلية نزع السلاح التي أنشئت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الأولى المكرسة لنتزع السلاح. وبوصفها المنتدى التداولي العالمي، فإنها توفر النظر المتعمق في قضايا معينة لنتزع السلاح بهدف تقديم توصيات إلى الجمعية العامة.

وأود أن ألفت الانتباه إلى المناقشات التي دارت خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨ للجنة نزع السلاح، المعقودة في نيسان/أبريل. فبالرغم من أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصياتها، إلا أن مداولاتها تبين بعض الاتجاهات المفيدة والرغبة في النظر إلى النهج المشتركة ذات الطابع العالمي التي تحقق مرة أخرى التماسك وتوافق الآراء بشأن التحديات الأمنية في عصرنا. ويشهد هذا على القيمة الثابتة لتلك الهيئة وأهميتها، التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء في وضع مبادئ توجيهية وتوصيات ذات طابع عالمي تظهر رؤية تطلعية لعالم أكثر أمنا.

وتولي الهند أهمية للعمل الذي يضطلع به المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمم العام. لقد نظرنا بدقة في توصيات المجلس كما ترد في تقرير الأمين العام (A/63/279). ونرحب، على وجه الخصوص، بدعوة الأمين العام إلى تعزيز دوره الشخصي في توليد الإرادة السياسية اللازمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبوصف المجلس هيئة يمكنها أن تضم الآراء والطموحات العالمية، فإنه يجب أن يسعى للتعبير على أوسع نطاق ممكن عن وجهات النظر والآراء المقدمة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وإننا على يقين بأن تركيزه

إن جميع الدول تشارك معا في الملكية الجماعية لآلياتنا لنتزع السلاح. وعلينا أن نقوم بإصلاح عناصر الآلية التي لا تعمل وأن نضيف الخصائص المميزة اللازمة للتصدي للتحديات الجديدة، من أجل تشغيل نظام يمكن من خلاله تسوية خلافاتنا وتحقيق أهدافنا المشتركة.

**السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** مثلما ذكرنا في الجلسة العامة ١٢ للجمعية العامة، تعتقد الهند أن الأمم المتحدة تمثل تجسيدا لإيماننا بفوائد العمل الجماعي والنهج المتعددة الأطراف في حل القضايا العالمية المتعلقة بالسلام والاستقرار والتنمية على الصعيد العالمي. إن للأمم المتحدة، وفقا لميثاقها، دورا محوريا ومسؤولية أساسية في مجال نزع السلاح. ويقوم نهجنا إزاء تناول القضايا المتصلة بنتزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة - أي ولاية اللجنة الأولى - على أساس اقتناعنا بأنه يمكن التصدي للتحديات العالمية المعاصرة على أفضل وجه من خلال الجهود الجماعية المشبّعة بروح تعددية الأطراف الأصيلة. ونعتقد أن هذه الروح، بدعم من الإرادة السياسية اللازمة، تستطيع أن تمكن الآلية الدولية لنتزع السلاح، التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنتزع السلاح، من أن تحقق النتائج المرجوة.

ويقع على مؤتمر نزع السلاح عبء ثقيل، بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنتزع السلاح، من أجل إحراز التقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح الدولي. ونرى أن الجهود الدولية المبذولة في هذا الميدان يمكنها أن تحقق النتائج المرجوة عندما يدعمها توافق دولي في الآراء نحو المضي قدما في هذا المجال. ولا نزال ملتزمين، وفقا للنظام الداخلي، بهذه الجهود التي تهدف إلى تمكين مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع برنامج للعمل يراعي مصالح جميع الأطراف صاحبة المصلحة فيه. وحيث أن قرارات مؤتمر نزع السلاح

فيجاي نامبيار، جميع بلدان المنطقة إلى العمل بشكل وثيق مع المركز الإقليمي. وستقدم الهند كل الدعم الممكن لمساعدة مركز كاتاماندو على الوفاء بولايته.

**السيد لابي (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): إن للدبلوماسية المتعددة الأطراف جانبا برلمانيا يتطلب محافل مناسبة لكي يؤتي أكله. وإذا أردنا أن نلبي على النحو المناسب احتياجات المجتمع الدولي، ينبغي ألا نهىء الحيز المكاني وتتخذ الإجراءات فحسب، بل أن نوجد أيضا المحافل المزودة بالمصداقية السياسية والموارد المنهجية.

لقد أضفت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لزرع السلاح على ما نسميه اليوم بآلية نزع السلاح طابعا منهجيا قبل ٣٠ سنة بالتحديد. وآلت إلى إنشاء هيئة نزع السلاح، المراد منها أن تشكل محفلا للتداول والتقييم؛ وبرنامج الأمم المتحدة لزرع السلاح، الذي شمل عددا كبيرا من الدبلوماسيين - كثيرون منهم حاضرون هنا اليوم في هذه القاعة ذاتها؛ ومؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي بامتياز؛ واعتماد قاعدة توافق الآراء كآلية لاتخاذ القرار في المؤتمر.

ونظرا لأسباب نعرفها جيدا، تعاني آلية نزع السلاح من خلل كبير في عملها. ومن الواضح أن جهودها في مجال الأسلحة النووية - وهو أكثر العناصر أهمية في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف - تتطلب إبداء القيادة والالتزام من جانب القوى الرئيسية، التي تتوخى حماية مصالحها الأمنية من خلال قاعدة توافق الآراء. غير أن قاعدة توافق الآراء فسرت تفسيريا حرفيا وأصبحت ضربا من حق النقض الذي يمكن أن يشل مؤتمرا من مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو فريقا من أفرقة الخبراء الحكوميين، بل حتى برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

سيظل منصبا على الرؤية الأوسع نطاقا لقضايا نزع السلاح العالمية، بدلا من أن يقتصر على الأطر الخاصة بمعاهدة ما أو بأخرى.

ونأمل أن يقوم المجلس الاستشاري، الذي يعمل بوصفه مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بتزويد المعهد بكل الدعم اللازم. لقد اكتسب معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خبرة قيمة للغاية على مدار العقد الماضي، وينبغي أن يوفر أيضا قدراته الكبيرة لمعالجة أولوية نزع السلاح النووي العالمي، الذي نرحب بتركيز المعهد عليه بالشكل المناسب.

إننا نشي على مكتب شؤون نزع السلاح، بقيادة الممثل السامي سيرجيو دوارتي، على الجهود الدؤوبة التي يبذلها. وبوصف المكتب هيئة محايدة، فإنه يشكل جزءا أساسيا في المحافظة على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إدماج الجهود العالمية لزرع السلاح، وهو يستحق دعمنا الكامل في سعيه للوفاء بتلك المهمة. وتحظى أولويات الدول الأعضاء بأهمية عليا، وإننا على ثقة بأنه يمكننا تحقيق أهدافنا المشتركة بمساعدة مكتب شؤون نزع السلاح.

ونعتقد أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز وتشجيع ثقافة نزع السلاح وعدم الانتشار، على أساس توصيات الدراسة التي أعدها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ (A/57/124)، ستعمل على نشر قدر أكبر من الوعي وتعزيز الإرادة الجماعية العالمية لصالح الأهداف العالمية لزرع السلاح. وتشارك الهند مرة أخرى في تقديم مشروع قرار حول هذا الموضوع (A/C.1/63/L.52).

ونرحب بافتتاح مركز الأمم المتحدة الإقليمي الجديد للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتاماندو بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقد دعا الأمين العام، في الرسالة التي وجهها بهذه المناسبة والتي قرأها مدير مكتبه

الدول الأعضاء في المنظمة تدعم إدراج صيغة لغوية أساسية تتعلق بترع السلاح في الوثيقة. وقد تجاوزنا الآن تلك الحالة، غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى إحراز التقدم ونعتقد أن الوقت قد حان لتبليتها.

إن الصيغة التي تمكننا من إجراء تدقيق مؤسسي وسياسي للآلية وإيجاد ما يلزم من الزخم الحاسم لإصلاحها يمكن أن تتمثل في عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. وقد عززت تلك المبادرة باستمرار من جانب حركة عدم الانحياز، التي نحن عضو من أعضائها، وهي تحظى بدعم جميع أعضاء المنظمة تقريبا. والجمعية العامة هي الهيئة التمثيلية للأمم المتحدة التي تلتئم في إطارها جميع الدول الأعضاء. وإذا استخدمت على الصعيد السياسي المناسب، يمكنها فعلا أن تحدث التغييرات اللازمة لتزويد المجتمع الدولي بما يحتاجه الآن من أدوات.

إن الأجهزة الفرعية لمنظومة الأمم المتحدة ليست غايات في حد ذاتها، بل هي مجرد موارد لتمكين المنظومة من الاستجابة لاحتياجات المجتمع الدولي. ولنا في نزع السلاح منفعة عامة على الصعيد العالمي، غير أن هذا الأمر لا يصدق على مؤتمر نزع السلاح. وعلى غرار لجنة حقوق الإنسان السابقة، يمكن إصلاح مؤتمر نزع السلاح، ويمكن بكل تأكيد توسيع نطاقه وإرساء الديمقراطية فيه لتعزيز مشروعيته وشموليته وشفافيته. فهل من الممكن حقا في عام ٢٠٠٨ أن نتصور إنشاء جهاز متعدد الأطراف يعمل دون علم المجتمع المدني؟ وهل من المقبول، في هذا العصر المتسم بالعمولة وثورة الاتصالات، ألا نقيم علاقة تعاونية بين أجهزة آليات نزع السلاح وغيرها من الأجهزة المتخصصة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؟

وكما قلنا خلال المناقشة بشأن الأسلحة التقليدية، فإن الإرادة السياسية لأغلبية من الدول لا يمكنها إيجاد حركة

إن حماية مصالح أمنية محددة من خلال اشتراط توافق الآراء للتوصل إلى المرحلة النهائية لمفاوضات نزع السلاح شيء، وعرقلة انطلاق هذه المفاوضات بالذات شيء آخر تماما، ناهيك عن إنشاء جهاز فرعي كمحفل لها. وقد أوجد هذا التصور الضيق لقاعدة توافق الآراء الدينامية الشاذة التي أقيمت مؤتمر نزع السلاح في حالة شلل لأكثر من عقد. وذلك، بكل صراحة، شكل من أشكال الشطط.

ويستند الأمن الدولي إلى مبدأ عدم قابليته للتجزئة. فجميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، تتحمل قسطا من المسؤولية عن صونه. وباعتبار السلم والأمن الدوليين من المنافع العامة العالمية، فإننا جميعا نستفيد منهما. وإضفاء قدر من الديمقراطية على آلية نزع السلاح ليس أمرا مرغوبا فيه فحسب، بل لا بد منه أيضا.

وإذا كان من الممكن، كما يقال، أن تتأثر الحالة الدولية على نحو إيجابي بالمستجدات السياسية الراهنة، فينبغي أن نغتنم ذلك الطرف للبدء بعملية تقييم لآلية الأمم المتحدة لترع السلاح وإصلاحها إن أمكن ذلك. وهكذا، ليس هناك أي مبرر لعدم النظر بعين ناقدة إلى الأجهزة التي تساعد الدبلوماسية المتعددة الأطراف لترع السلاح، عندما تتفاوض، في هذه القاعة بالذات، بشأن وضع هياكل إدارية وبيئية وجنسانية جديدة، وتحسين نظم إدارة واستخدام مواردنا البشرية ومواردنا المتعلقة بالميزانية.

ومن خلال الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، أنشأنا مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام، ووضعنا مفاهيم جديدة مثل الأمن البشري والمسؤولية عن الحماية. غير أن نزع السلاح كان الجزء الذي لم تتناوله الوثيقة الختامية. ونعتقد الصين أن الوقت قد حان لسد تلك الثغرة. وفي ذلك الوقت، حضنا المعركة من خلال مبادرة البلدان السبعة التي جعلت، تحت قيادة النرويج، ثلث

كما نود أن ناشد جميع الأعضاء أن يواصلوا دعمنا من خلال اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

ومثلما نقول في أفريقيا، لا يمكنك أن تصفق بيد واحدة - إنك تحتاج إلى يدين اثنتين لكي تصفق - وعندما يكون الحمل ثقيلًا، يجب أن تستخدم كلتا اليدين، وبعض المساعدة، لكي ترفع الحمل على رأسك. لذا نعتقد أن الدول الأعضاء ستساعدنا بينما نساعد أنفسنا. وعندما تغسل اليد اليسرى باليد اليمنى، وتغسل راحة اليد اليمنى براحة اليد اليسرى، حينئذ ستصبح كلتا اليدين نظيفتين. ولهذا ناشد، بالنيابة عن أفريقيا، اعتماد مشروع القرار هذا.

أود أن أشير إلى تغيير يرد في النص المنقح لمشروع القرار هذا. لقد اتفقت أفريقيا، وجميع شركائنا على أن عبارة "مع الارتياح" ينبغي أن تحذف من الفقرة ١، التي يصبح نصها الآن كما يلي:

"تلاحظ تنفيذ توصيات الآلية التشاورية بشأن إعادة تنظيم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا الرامية إلى تمويل تكاليف المركز التشغيلية وثلاث وظائف جديدة من الميزانية العادية للمنظمة".

كما أود أن أقرأ نصا منقحا للفقرة ٧، التي ينبغي أن يصبح نصها كما يلي:

"تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم اللازم للمركز الإقليمي من أجل تعزيز تشغيله وكفاءته".

انتقل الآن إلى مشروع القرار المعنون "الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح"، الذي يرد في الوثيقة A/C.1/63/L.49 والذي تقدمه نيجيريا وحوالي ٩٠ دولة أخرى من الدول الأعضاء - ونعتقد أن باب المشاركة في

فحسب، بل أيضا إيجاد سبل لإحراز التقدم بشأن قانون دولي لترع السلاح. وتشكل العمليتان الدبلوماسية والتفاوضية المفتوحتان اللتان أفضتا إلى إبرام اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو نموذجين مشرقين تخيم عليهما أجواء مدلهمة. فلنستخلص جميعا الاستنتاجات المناسبة.

وستبت اللجنة بعد قليل في مشروع قرار يدشن عملية التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. ونأمل أن يشكل ذلك فرصة للبدء، ويفضل أن يكون ذلك بتوافق الآراء، بتجديد آلية نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا كي يعرض مشروع القرارين A/C.1/63/L.50/Rev.1 و A/C.1/63/L.49.

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالفرنسية): أتكلم اليوم، أولا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية لأعرض مشروع القرار A/C.1/63/L.50/Rev.1، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أفريقيا". وأدلي بهذا البيان كذلك بصفتي الوطنية.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، وفي ما يتعلق بمشروع القرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أفريقيا، الذي يوجد مقره في لومي، بتوغو، تود أفريقيا أن تشكر جميع الأعضاء على ما قدموه من دعم للقارة في العام الماضي من خلال اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع. ثانيا، نود أن نرحب أيضا بالمدراء وغيرهم من الموظفين الذين تم إشراكهم في ذلك. فقد تكلموا معنا في الأسبوع الماضي، وأعتقد أنهم سيذلون قصارى جهدهم لتنفيذ ولايتهم بغية كفاءة تعزيز السلام ونزع السلاح بصورة فعالة في المنطقة.



نتقل الآن إلى الجزء الثاني من جلستنا بعد ظهر اليوم. وكما يعلم المشاركون، سيكون بيننا ممثلون عن المنظمات غير الحكومية. وسيشاطرنا المتكلمون الثلاثة الأوائل آراءهم ووجهات نظرهم حول المسائل التي ناقشناها في مجموعتنا الخاصة بالأسلحة النووية، والفضاء الخارجي، والأسلحة التقليدية. ثم نستمع بعد ذلك إلى أربعة متكلمين آخرين، سيتناولون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر العنقودية، وغيرها من المواضيع.

أعلق الجلسة الآن، لأننا بحاجة إلى أن نعمل في شكل غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٧/١٠.

### تنظيم الأعمال

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لقد اختتمنا الآن أول مرحلتين من أعمال اللجنة. وكما يعلم الأعضاء، سنبداً غدا المرحلة الثالثة، أي البت في مشاريع القرارات ومشاريع المقررات. وأفهم أن الأمانة قدمت للأعضاء وثيقة غير رسمية قصيرة تشمل قائمة مشاريع القرارات التي سببت فيها غدا.

وعلاوة على ذلك، فقد طُلب من الأمانة العامة يوم الجمعة توزيع قواعد الإجراءات التي سنتبناها خلال عملية التصويت، وأرجو من الأعضاء قراءتها. وبما أنه ليس هناك لأي أحد أسئلة عن قواعد الإجراءات، سأعتبر أن الجميع يفهمونها.

إن الأمر بسيط. سوف تنظر مشاريع القرارات في مجموعات. وستتمكن الوفود المقدمة لها من الإدلاء ببيانات عامة، بينما سيتمكن غير المقدمين من تعليل تصويتهم قبل أو بعد التصويت.

تقديم مشروع القرار ما زال مفتوحاً. إن المبادرة التي بدأناها في عام ١٩٧٨ قد أثمرت دون شك عن تخرج عدد كبير من الزملاء الموجودين بيننا اليوم، وتمكنا في الأسبوع الماضي من أن نشهد احتفال التخرج ومنح الشهادات لزملاء جدد.

وقد أبلغنا بأنه قد تخرج من البرنامج حتى الآن حوالي ٧٥٩ زميلاً ينتمون إلى أكثر من ١٠٠ بلد. ونحن في الواقع لسنا بحاجة إلى ذكر المزيد عن البرنامج؛ إننا نعرف جميعاً أن الغرض منه هو ضمان استمرارية توفر أشخاص مثل كل واحد منا هنا. إنه المنبع الرئيسي لإنتاج الخبراء العاملين في مسائل اللجنة الأولي، وكما نقول في الجزء الذي نعيش فيه من علمنا، عندما ينسى النهر منبعه، فإن يجف بكل تأكيد. إننا لا نعتزم أن ننسى منبعنا.

ونناشد اللجنة أن تعتمد مشروع القرار A/C.1/63/L.49 بتوافق الآراء، كما جرت العادة بالنسبة لهذه النصوص. كما نأمل أن يشترك في تقديم مشروع القرار أكبر عدد ممكن من البلدان بقدر ما حدث في الماضي - حوالي ١٤٠ بلداً. وأشكر الأعضاء.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير حول موضوع آلية نزع السلاح.

قبل أن نمضي قدماً في الجزء الثاني من أعمالنا اليوم، أود الإشارة إلى أنه في يوم الجمعة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، شارك الأمين العام في حدث رفيع المستوى أدلى فيه ببيان هام جداً. أدعو جميع المشاركين إلى البحث عن البيان وقراءته. ويمكن العثور عليه في موقع مكتب شؤون نزع السلاح على الشبكة العالمية - [www.un.org/disarmament](http://www.un.org/disarmament). إنه بيان هام جداً. لقد تكلم الأمين العام عن نزع السلاح وقدم مقترحات عملية إلى المجتمع الدولي. ووفقاً لذلك أود أن يطلع المشاركون على هذه الوثيقة الهامة.

”اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر“.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لقد طلب ممثل إندونيسيا الكلام للإدلاء ببيان.

**السيد روديارد** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أتحدث نيابة عن حركة عدم الانحياز.

بالنسبة للجدول الزمني الذي عممه الرئيس على جميع المشاركين في هذه الجلسة فيما يتعلق بالبت في مشاريع القرارات والمقررات، أود أن أشير إلى البت في مشروع القرار A/C.1/63/L.22، الذي يقع ضمن المجموعة ٧، بشأن آلية نزع السلاح، والذي قدم في إطار البند الفرعي (س) من البند ٨٩ من جدول الأعمال. أود أيضا أن أطلب من الرئيس أن يرجئ البت في مشروع القرار هذا، لأن حركة عدم الانحياز ستعقد اجتماع تنسيق عصر اليوم. وسأتصل بالرئيس في الوقت المناسب لإبلاغه باستعداد الحركة للبت فيه، في اليوم الذي يجري فيه البت في مشاريع القرارات الأخرى التي قدمتها الحركة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لقد أحطنا علما بطلب ممثل إندونيسيا. لا أرى أية مشكلة في ذلك الطلب.

لقد حاولت أن أسهل أمور الممثلين إلى أقصى درجة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى. وسيكون تيسيرهم الأمر لي عصر الغد موضع تقدير كبير من جانبي.  
رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

أخيرا، ينبغي لي أن أبلغ الأعضاء بأنه، فيما يتعلق بإشارتي إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام يوم الجمعة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصبحت لدينا الآن بفضل اجتهاد مكتب الممثل السامي، نسخ كافية من ذلك البيان. ويمكن للوفود التي ترغب في الحصول على نسخ من ذلك البيان أن تجدها على الطاولة الموحدة في آخر القاعة.

سيكون العمل عصر الغد عملا مكثفا.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليدي ببعض الإعلانات.

**السيد ساريغا** (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): فيما يخص تقديم مشاريع القرارات، أود أن أبلغ الوفود بأن تحديث الوثيقة A/C.1/63/CRP.3، التي تتضمن قائمة بمشاركين إضافيين، يتم يوميا، بالإضافة ٤ متوفرة حاليا. وقد تم إدخال التعديلات على الوثيقتين A/C.1/63/CRP.3 و A/C.1/63/CRP.3/Add.1، والتي تتوفر أيضا نسخ منها.

يُطلب من الوفود التي لا تزال تعمم قوائم المقدمين إعادتها إلى الأمانة العامة، لأننا نحتاج إلى بعض الوقت لتجهيزها. وأخيرا، فقد تم نشر الوثيقة A/C.1/63/CRP.3 وإضافتها إلى الصفحة الإلكترونية كويك فيرست QuickFirst.

أود أيضا أن ألفت انتباه أعضاء اللجنة إلى أنه قد تم بالفعل إصدار ثلاثة بيانات شفوية، تتوفر أيضا على الصفحة الإلكترونية. وتتعلق تلك البيانات بمشاريع القرارات: A/C.1/63/L.11، المعنون ”اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة“؛ و A/C.1/63/L.6، المعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“؛ و A/C.1/63/L.31، المعنون